نص ردن

▪ علاء حسن

الرفيق أبو الفجل

في سوق شعبية بجانب الكرخ بحي الشرطة الرابعة، كان ابو الفجل وخلال سنوات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لغزوه الكويت، يصرخ بأعلى صوته: "وين الفقير وين المحروم فجلكم فجلكم" وهذه اللازمة ظلت مستمرة لمدة طويلة، من دون أن تثير اعتراض احد من الرفاق أو عناصر الأجهزة الأمنية وقتذاك، وفي أحد الأيام لفت نداء أبو الفجل انتباه مسؤول من "النوع الزيتوني ابو البوت الاحمر" وبعد مرور نصف ساعة، اقتاد "الويلاد" ابو الفجل الى مقر الفرقة، لإخضاعه لتحقيق دقيق لكشف سر الخطاب الداخلي لندائه المتكرر "فجلكم فجلكم"، وبعد طول انتظار، واستسلام لهواجس ومخاوف، وجد الرجل نفسه في صالة كبيرة وخلف المكتب الضخم جلس المسؤول أبو "الزيتوني" وبسؤال وجواب، ثم تلويح بتهديد، خرج ابو الفجل يشتم الشلغم، والرشاد والكراث، وفي اليوم الثاني التزم الصمت وسط استغراب وتساؤلات الآخرين من باعة السوق.

احد المغامرين المحتجين على فرض الصمت الإجباري على أبي الفجل أطلق صرخة لم يكن يتوقعها احد عندما أطلق نداءه "لحمكم لحمكم" وين الفقير وين المحروم وين أبو العيال لحمكم لحمكم، لا احد في السوق يصدق هذا النداء لان الكيلو غرام الواحد من لحم الغنم كان يساوي الراتب الشهري للمتقاعد، أبو الفجل نصح الباعة باعتماد عبارات لا تثير الشكوك للترويج عن بضاعاتهم، لان رجال الأمن يفسرون النداء بشكل آخر، وهؤلاء بدورهم يبلغون المسؤولين في الشعبة او الفرقة الحزبية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الناشطين في "صفحة الغدر والخيانة من الغوغاء" وهذه التهمة وقتذاك هي الطريق الافضل لإبرام عقد سريع مع عزرائيل والانتقال الى العالم الآخر من دون المرور حتى بمحكمة الثورة المعروفة التي كانت احكامها لا تعرف البراءة.

نداءات الباعة ردها الصغار والكبار النساء والرجال، والمتبضعون يجهلون سر التحول في السوق، فابو الشلغم ينادي شلغمكم، وابو الفلفل فلفلكم، و ابو الكراعين كراعينكم، ابو الفجل شعر بخطوة الوضع وفي احد الايام وقف وسط السوق واعلن بصوت عال "انا مسؤول السوق اني الرفيق ابو الفجل"، ابتعدوا عن المزاح الثقيل مع السلطة، انصحكم واحذركم، ومن يرفض سماع نصيحتي، سيكون مصيره في الرضوانية او بسمايه، في إشارة إلى وجود ميدان رمي لإعدام "الغوغاء" رميا بالرصاص، في المكانين المذكورين.

وأثارت خطبة الرفيق أبو الفجل تساؤلات الباعة، لأنه أول من صاح "فجلكم" ثم تخلى عن هذه النظرية الثورية بشكل مفاجئ، فخيب الآخرين بتراجعه عن موقف كاد يشعل فتيل اندلاع انتفاضة شعبية، واستطاع ان يسيطر على الموقف ويجرد "البكاكيل" من روحهم الثورية لحين توفر الظروف الذاتية تمهيدا لاعتماد خيار الكفاح المسلح لإسقاط السلطة بالقوة.

قبل أيام ونتيجة مداهمة مفاجأة وبموجب مذكرة قضائية وتقرير رفعه مخبر سري اعتقل الرفيق ابو الفجل لأنه يقف وراء قيادة مخطط لقلب نظام الحكم، وإعادة نشاط حزب البعث المنحل، وفي أول رد فعل للبكاكيل على اعتقال زميلهم شتموا الحزب الذي يفكر بتنفيذ انقلاب بقيادة الرفيق أبو الفجل.

أكّد عدم اطلاع وزارته على ما اقترحته اللجنة النيابية

وزير السياحة يرفض تخفيض عقوبات مهربي الآثار ويصفه بـ"باب الفرج"

آثار عراقية

بغداد / أميمة الشمري

رفض وزير السياحة والآثار، مقترح لجنة السياحة والآثار النيابية تخفيض العقوبات القضائية المفروضة على مهربي الآثار، واصفاً إياه بـ"باب الفرج" للمهربين، فيما أكدت اللجنة أن مقترحها يأتي من منطلق إنساني.

وأوضح وزير السياحة الدكتور لواء سميسم، في لقاء مع "المدى"، أمس الاثنين، إن "العقوبات يجب أن تكون رادعة لكل من تسول له نفسه تهريب الآثار العراقية أو المتاجرة بها".

وقال "ما تقترحه لجنة السياحة والآثار النيابية بخصوص تخفيض عقوبة الإعدام المنصوص عليها في القوانين الجزائية إلى السجن المؤبد غير مجدية، ونحن لا نتفق معها في هذا الجانب"، مضيفا "كما أن عقوبتي الإعدام والمؤبد كلتاهما متقاربتان من حيث الردع والشدة، لكن الإعدام أكثر ردعا".

وبشأن الغرامات المالية التي تقترحها اللجنة النيابية، أضاف "في ما يخص الغرامات المالية فنحن لا نتفق مع اللجنة في هذا الجانب كونها غير رادعة".

ووصف الدكتور سميسم ما اقترحته اللجنة النيابية بأنه "بمثابة باب فرج للمهربين، لذلك نحن نصر على عقوبة الإعدام، ونعترض على الغرامات المالية لأنها لا تعالج المسألة، بل هي مسلك لنجاة المجرمين بفعلتهم".

ولفت الدكتور سميسم إلى أن وزارته لم تتسلم مسودة المشروع الذي طرحته لجنة السياحة والآثار النيابية، مستدركا "لكنه قانون يستحق الدراسة"، على حد قوله.

وكانت لجنة السياحة والآثار النيابية، قد أعلنت أمس الأول أنها تعتزم تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، ورفع الغرامات المالية للمتورطين في تهريب الآثار والمتاجرين بها.

من جانبه، أفاد رئيس لجنة السياحة والآثار النيابية طلال حسين الزوبعي، بأن لجنته تعتزم رفع الغرامات المالية وتخفيض عقوبة الإعدام إلى مؤبد للمتورطين في تهريب الآثار والمتاجرة بها.

وبين الزوبعي في تصريح لـ"المدى"، إن قانون الآثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٣ ينص على فرض غرامات مالية قليلة والحكم بالإعدام على كل شخص يهرب الآثار أو يتاجر بآثار مزيفة على أنها عراقية، مضيفا أن الغرامات المفروضة لا تشكل رادعاً لمنع تهريب الآثار.

وتابع بالقول: "لجنة السياحة والآثار تعتزم رفع هذه الغرامات إلى مبالغ كبيرة جداً على كل من يتاجر ويهرب الآثار، وفي المقابل تخفيض عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، لكون لجنة حقوق الإنسان النيابية اعترضت على حكم الإعدام من منطلق إن حياة الإنسان أهم من الآثار".

الزوبعي لم يحدد الغرامات المالية التي تضمنها مقترح لجنته، لكنه أشار إلى أن الغرامات ستكون بقيمة القطعة الأثرية التي يتم ضبطها بحوزة المهرب.

وأعلن الزوبعي أن لجنة السياحة والآثار قررت منح مكافآت مالية كبيرة لكل شخص يعثر على قطعة أثرية أو يسرقها ويسلمها إلى الجهات المختصة.

واختتم رئيس لجنة السياحة والآثار حديثه بالقول إن "جميع التعديلات لقانون ٥٥ لسنة ٢٠٠٣ تمت ولا يجوز إجراء أي تعديل على هذا القانون، وستتم القراءة الثانية له بعد عطلة العيد مباشرة ومن ثم التصويت عليه".

اعتصام موظفي الشركة العامة للاتصالات والبريد

□ بغداد / المدى

اعتصم عدد كبير من موظفي الشركة العامة للاتصالات والبريد، أمس الأول، في مقر وزارة الاتصالات ببغداد، احتجاجا على قيام هيئة النزاهة باعتقال ثلاثة من موظفي الشركة بتهمة هدر المال العام.

وقال عدد من المعتصمين لـ(المدى) إن "الموظفين لم يرتكبوا جناية أو جنحة، وإنما كانوا ضمن لجان شكلتها الشركة لغرض بيع عدد من المواد الفائضة عن الحاجة".

وطالبوا مجلس القضاء الأعلى والحكومة الاتحادية ومجلس النواب، بـ"إطلاق سراح المتهمين من الموظفين بقضية هدر المال العام في جامعة الإمام الصادق، لأنهم لم يرتكبوا مخالفة قانونية"، على حد قولهم.

يذكر أن هيئة النزاهة أصدرت قرارا باعتقال ثلاثة من الموظفين التابعين للشركة العامة للاتصالات والبريد، بتهمة هدر المال العام عن طريق تقييم مواد إنشائية لجامعة الإمام الصادق بسعر مخالف لسعرها.

تربية بابل تباشر بمشروع الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة

□ الحلة / إقبال محمد

قررت المديرية العامة لتربية بابل، المباشرة بمشروع الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، مع أقرانهم في الصفوف الدراسية.

وأوضحت مديرة إعلام تربية بابل ابتهال عبد اللطيف لـ"المدى"، إن مشروع الدمج الشامل يمثل أحد الاتجاهات الهامة في مجال التربية الخاصة "ويقصد به مشاركة الجميع ضمن بيئة تربوية عامة لضم الطفل ذي الاحتياجات الخاصة مع أقرانه في الصف الدراسي التقليدي، مع تقديم الخدمات والمساندة والدعم".

وأضافت "من حق الأطفال جميعا التعلم معا دون تمييز فيما بينهم بغض النظر عن أية إعاقة أو صعوبة تعليمية يعانون منها"، مشيرة إلى أن ذلك "يحقق التفاعل الاجتماعي الإيجابي مع أقرانهم الأسوياء، وتفاعلهم معهم ضمن مجتمع المدرسة، وتعميم ذلك على المجتمع الخارجي ككل".

وتابعت عبد اللطيف "الدمج الشامل يسهم أيضا ببناء الشخصية وتنمية مفهوم الذات، مع زيادة شعور وإحساس ذوي الإعاقة بأنهم عناصر فاعلة في المجتمع".

ولفتت إلى أن "من العوامل التي تساهم في نجاح عملية الدمج هي مرونة وتقبل معلم الصف العادي للتلميذ ذي الاحتياجات الخاصة، وقبل ذلك استعداد مدير المدرسة لتطبيق الدمج في مدرسته". وأكدت مديرة الإعلام أن مجالس الآباء والمعلمين تلعب دورا كبيرا في إنجاح هذه التجربة، "ولابد أن يكون هناك استعداد من قبل المعلمين ولديهم الرغبة للمشاركة أو الالتحاق ببرامج تدريبية خاصة بهذا المشروع".

ونبهت عبد اللطيف إلى ضرورة تهيئة التلاميذ العاديين وتوفير مناخ من التقبل والاستعداد أو التعاون مع أقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، مشددة على أهمية تهيئة أولياء أمور التلاميذ الأسوياء وشرح الأبعاد الإنسانية والتربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التجربة.

وبيّنت أن مديرية التربية الخاصة في مديرية تربية بابل "تبنت تنفيذ خطة عام ٢٠١٢ المتعلقة بإعداد خطة مرحلية مقننة لاختيار المدارس المؤهلة والمرحبة بتطبيق المشروع الوطني الإستراتيجي للدمج التربوي".

وأفادت بأنه تم تشكيل فريق عمل برئاسة مدير عام تربية بابل، وعضوية مدير التعليم العام، ومشرفو التربية الخاصة، ومسؤول شعبة التربية الخاصة، ومسؤول الإعلام التربوي، وجميع المشاركين في دورات القادة برنامج الدمج الشامل، مبينة أن هذا الفريق سيتولى التخطيط لنشر ثقافة ومبادئ الدمج التربوي.

وذكرت عبد اللطيف أن الفريق سيعمل "في ضوء الالتزامات للمحاور الستة، التي تشكل مفاتيحها، المدرسة الدامجة الواردة في الوثائق التي حصل عليها المشاركون خلال الدورات، إضافة إلى إقامة ورش العمل القطاعية مع المدارس، وتشكيل لجان الدمج داخل المدرسة المرحبة، والسعي لإنشاء غرفة المصادر وتهيئة مستلزماتها لتحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج".

ونبهت إلى أن ذلك سيتحقق عن طريق "قبول الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، والموهوبين، بما يحقق أهداف برامج التربية الخاصة في منح حق التعليم للفئات أعلاه، وبما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم".

واختتمت عبد اللطيف حديثها بالقول: إن أول اجتماع للجنة المذكورة عقد بحضور مدير التعليم العام، وتم خلال الاجتماع وضع خطة عمل لتنفيذ هذا المشروع والبدء باختيار المدارس التي سيتم شمولها به.

تتطلب أكثر من تريليون دينار لتنفيذه

ست مراحل لإزالة التلوث الإشعاعي من نينوى

□ الموصل / نوزت شمدين

بحث مجلس حماية وتحسين البيئة في نينوى، المشاكل البيئية في المحافظة، والتلوث الإشعاعي في منطقة عداية غربي الموصل، وناقش مشروعاً من ست مراحل لإزالة المواد الملوثة إشعاعيا في المنطقة.

وأفاد مصدر إعلامي في محافظة نينوى في تصريح لـ"المدى"، بأن المحافظ أثيل النجيفي ترأس اجتماعاً لمجلس حماية وتحسين البيئة، لبحث المشاكل البيئية في نينوى، وإزالة التلوث الإشعاعي في منطقة عداية غربي الموصل.

وبيّن أن مشروع إزالة المواد الملوثة إشعاعياً في موقع عداية، يتضمن ست مراحل، من دون أن يحدد موعداً للبدء بإزالة تلك المخلفات، أو حتى يقدم شرحاً للمراحل الست التي أعلن عنها في الاجتماع.

وكانت "المدى" قد نشرت، في الرابع من شهر آب الحالي، تصريحا عن اللجنة الوطنية العليا للطاقة الذرية التابعة لوزارة العلوم والتكنولوجيا، مفاده أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وافقت على خطة اللجنة بخصوص معالجة التلوث الإشعاعي في موقع عداية النووي بمحافظة نينوى.

وأشار مدير إعلام الوزارة عادل مهدي صالح إلى أن "المبلغ المطلوب تخصيصه من قبل محافظة نينوى هو ٩٠٠ مليون دولار لإنجاز عملية رفع التلوث من المنطقة"، وأن "عملية إزالة التلوث ستتم بطرق فنية حديثة لمنع انتشار أية مواد مشعة، إذ سيجري خزن ما سيتم رفعه في خلايا كونكريتية والتعامل معها معاملة كيميائية".

وأضاف صالح أن الوزارة بانتظار إطلاق التخصيصات من قبل المحافظة للبدء بالمرحلة الأولى من المشروع، مشيرا إلى أن "لدى الوزارة خبراء لديهم مهارة كبيرة جدا في هذا المجال، كما تم اتخاذ كل الاحتياطات لضمان سلامة المواطنين".

وبخلاف ما صرح به المتحدث الرسمي باسم محافظ نينوى قحطان سامي، لـ"المدى"، بأن "موقع عداية خال من أي تلوث"، مبينا أن "عدة فرق دولية جلبت معها خبراء وقامت بالكشف على الموقع لم ترصد تلوث إشعاعي"، تؤكد جهات عدة وجود نسبة عالية من الإشعاع في المنطقة، كما ان جمعية اللوكيميا، قادت فريقاً صحياً قبل مدة، لفحص المكان، وأطلقت من هناك نداء استغاثة لمعالجة التلوث الإشعاعي الذي يتسبب بأمراض سرطانية للسكان في محيط المنطقة.

المتحدث باسم المحافظ واصل حديثه قائلا: "الموضوع لا يستحق هذا المبلغ الذي تطالب به وزارة العلوم والتكنولوجيا"، مضيفا "على الوزارة أن تقدم طلبا إلى رئاسة الوزراء لكي تخصص لها ميزانية لتنفيذ أعمالها، إذ أن أي مشروع اتحادي يجب أن يكون بموافقة رئاسة الوزراء ومجلس النواب كي تخصص له ميزانية".

وذكر سامي إن "المحافظة لا تمتلك هذا المبلغ وفي حال توفر فإن منحه لوزارة العلوم يعني إيقاف العمل بمشاريع المحافظة".

من جهة أخرى، أجرى مركز الوقاية من الإشعاع مسوحات متعددة في قريتي عداية والريحانية غرب الموصل، لتسجيل قراءة المسوحات الإشعاعية ومقارنتها بالقراءات السابقة وبالتعاون مع مديرية بيئة نينوى.

وأكد المتحدث باسم وزارة البيئة أمير علي الحسون، في تصريح صحفي أن "المسوحات أجريت على أشخاص وعينات من التربة والمياه في القريتين، للتأكد من عدم تعرض ساكنيها لإصابات مرضية متعلقة بالتلوث الإشعاعي".

وأفاد بأن "هذه الإجراءات الدورية تأتي ضمن خطة مشروع التقييم الصحي والزيارات الميدانية التي تقوم بها الفرق الفنية للمركز لضمان أكبر قدر ممكن من الحماية للبيئة والمواطنين والعاملين ضمن حقل الإشعاع".

وكانت محافظة نينوى، قد شكلت لجنة لمعالجة التلوث الإشعاعي في عداية والريحانية عام ٢٠٠٨ ضمت ممثلين عن قيادة عمليات نينوى، وذلك بعد فترة وجيزة من انطلاق عملية أم الربيعين في نينوى منتصف العام نفسه.

وتم في حينها ردم موقع عداية وإحاطته بسياج لمنع الدخول إليه، واعتبر الإجراء مؤقتاً لحين أن تتدخل الحكومة الاتحادية بمشروع وطني، كون المعالجة تتطلب أموالاً كبيرة، وربما خبرة أجنبية.

يشار إلى أن موقع عداية، الذي يقع ضمن حدود قرية تحمل الاسم نفسه، هو عبارة عن منشأة سرية نووية أنشأها النظام المباد، وتم قصفها في تسعينيات القرن الماضي، وبعد أحداث العام ٢٠٠٣ تم نبش الموقع، وهو ما تسبب بانتشار مواد مشعة أدت إلى إصابة العديد من المواطنين بالأمراض السرطانية.

تحذيرات من عمليات إرهابية محتملة تستهدف كبار المسؤولين في المحافظة

مجلس ذي قار يضيّف مدير الشرطة لبحث الخطة الأمنية

□ الناصرية / حسين العامل

ضيّف مجلس محافظة ذي قار، مدير شرطة المحافظة لغرض الاطلاع على تفاصيل الخطة الأمنية المعتمدة، يأتي ذلك وسط تحذيرات من عمليات إرهابية محتملة تستهدف كبار المسؤولين في المحافظة.

وقال مدير شرطة ذي قار اللواء الركن حسين عبد علي عبد الله، خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد أمس الاثنين، وحضرته "المدى": إنه طلب من مجلس المحافظة استضافته لاطلاع أعضاء الهيئة العامة على تفاصيل ومستجدات الوضع الأمني الراهن في ذي قار. وبيّن عبد الله، قبل أن يتحول الاجتماع إلى جلسة مغلقة، أن مديرية شرطة ذي قار توصلت إلى خطة أمنية جديدة قسمت بموجبها المحافظة إلى تسعة قواطع أمنية. من جانبها، حذرت اللجنة الأمنية في مجلس ذي قار، من احتمال وقوع هجمات إرهابية تستهدف كبار المسؤولين والشخصيات البارزة في المحافظة. وأفاد رئيس اللجنة سجاد شرهان، بأن المعلومات الاستخبارية تشير إلى احتمال قيام خلايا إرهابية باستهداف شخصيات محددة في الحكومة المحلية في المحافظة خلال شهر رمضان.

وأوضح أن الأجهزة الأمنية تراقب حاليا التحركات المشبوهة للخلايا الإرهابية في المحافظة، مع تشديد الحراسات والإجراءات الأمنية لحماية المسؤولين والمرافق الحيوية، ولم يكشف شرهان عن هوية الجهات التي تخطط لتلك العمليات الإرهابية.

وكانت قوة أمنية كبيرة قد قامت على مدى يومي الخميس والجمعة الماضيين، بمحاصرة حي الإسكان الصناعي بمدينة الناصرية، وداهمت عدة دور سكنية واعتقال عدد من سكان الحي المذكور، وذلك في خطوة استباقية يرجح أنها تستهدف عناصر من أتباع رجل الدين أحمد الحسن اليماني. وذكر نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة جميل شبيب، في تصريح لـ"المدى"، بخصوص محاصرة الحي الصناعي، إن القوات الأمنية تتحرك وفق معلومات تفيد بوجود جهات وأحزاب تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني في المحافظة. وتابع شبيب "التحركات الأمنية هي خطوة احترازية للحيلولة دون تنفيذ تلك الجهات لمخططاتها التي تستهدف استقرار المحافظة"، مؤكدا أن "المداهمات والاعتقالات يتم البعض منها بدوافع احترازية والبعض الآخر بمذكرات قبض قضائية وبما يحفظ كرامة المواطن"، على حد قوله.

وفي السياق نفسه، قال مدير عام شرطة ذي قار: إن مديريته عمدت إلى إنشاء ٢٦ بوابة حديدية في أماكن مهمة بمدينة الناصرية لغرض حماية أرواح المواطنين. اللواء الركن حسين عبد علي عبد الله، أشار إلى أن إنشاء البوابات الحديدية جاء لغرض حماية المواطنين، حيث تم وضعها في أماكن مهمة من الأسواق التجارية ومركز المدينة، منوها إلى أن الأجهزة الأمنية تعمل وفق خطط متعددة في مكافحة الإرهاب، فضلا عن مكافحة الجريمة الاقتصادية والمخدرات والسرقات.